

# تقرير حول مشاركة أعضاء من مركز الدراسات والبحوث البرلمانية في الملتقى الفرنكفوني الدولي للتقييم

**مراكش 13 - 14 دجنبر 2016**

انعقد بمراكش خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 16 دجنبر 2016 الملتقى  
الفرنكفوني الدولي الثاني للتقييم (FIFE) .

مشاركة مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية في أشغال هذا  
الملتقى كانت على مدى اليومين الأولين، بشراكة مع مؤسسة وستمنستر  
للديمقراطية، ومن خلال انتداب ثمانية من أعضائه، ويتعلق الأمر بالسيدات  
والسادة:

- ياسمين الصالحي
- عبد الرزاق ناعو
- نجاة عز الدين الادريسي
- محمد الدويري
- محمد الزغداني
- علي الطيرة
- يونس فيرانو
- ندى العثماني

الأعضاء الثمانية يمثلون مجموعات العمل الأربعة التي يتكون منها المركز،  
وقد تم اختيارهم من طرف المجموعات بعد اجتماع عقده المستشار العامة  
المكلفة بالمركز بمنسقي المجموعات المذكورة، واستنادا إلى معيار الحصول  
على شهادة الماستر على الأقل.

خلال اليوم الأول شارك الفريق في أشغال ورشة العمل المتعلقة بالتحسيس  
بمهمة تقييم السياسات العمومية التي أشرفت عليها السيدة كاتيا هوربر بابازيان.

أشغال هذه الورشة انصبت على المواضيع التالية:

- خصوصيات السؤال التقييمي مقارنة مع باقي وسائل المراقبة؛
- كيف يمكن تحديد سياسة عمومية من أجل جعلها قابلة للتقييم؛
- مكانة التقييم في دورة السياسات العمومية؛
- الخطوات الثمانية لكل عملية تقييم؛
- مهام الموكل للتقييم، ودور السياسي؛
- معايير التقييم؛
- نقاش حول رهانات تقييم السياسات العمومية.

ولقد تكالت أشغال هذا اليوم بلقاء خاص مابين السيدة كاتيا هوربر وأعضاء الفريق لمناقشة موضوع السياسة العمومية المتعلقة بالطفولة الذي تم اختياره من قبل الفريق من أجل الاشتغال عليه في إطار تجربة نموذجية للتقييم يروم المركز إنجازها.

خلال اليوم الثاني، حضر الفريق الجلسة الافتتاحية للملتقى، التي اعتمدت السؤال حول المساهمات الممكنة للتقييم من أجل تنمية أفضل، والتي عرفت تقديم السيد المستشار حميد كوسكوس لمدخلة قيمة نوه فيها ببرنامج الشراكة الذي يجمع مجلس المستشارين بمؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وجامعة لوزان السويسرية من أجل دعم مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية في مجال تقييم سياسة عمومية ذات صلة بالطفولة .

مباشرة بعد ذلك كان فريق العمل على موعد مع المحاضرة التي ألقاها السيد باتريك فيفيري حول المعايير الجديدة لتقييم التنمية.

وخلال الحصة المسائية من نفس اليوم شارك أعضاء الفريق في الندوة حول مكانة البرلمانات في إجراء التقييم، التي قام بتنشيطها كل من السيدة كاتيا هوربر والسيد جمال رمضان رئيس الجمعية المغربية للتقييم، والتي حضرها برلمانيون من دول فرنكفونية مختلفة من بينهم رئيس المجموعة الموضوعاتية المؤقتة لتقييم السياسات العمومية للسنة التشريعية 2015-2016 المستشار المحترم السيد عبد الكريم بومهدي.

الندوة استهدفت تفعيل النقاش وتبادل وجهات النظر ما بين المتدخلين حول عدد من النقاط التي تمثلت بالأساس في:

- كيف يمكن اعتبار التقييم أداة مركزية من أجل تقوية دور البرلمان وسلطته العليا في المراقبة؟
- كيف نظمت البرلمانات المعنية داخليا وظيفتها في التقييم؟
- كيف يتم ضمان استقلالية وظيفته التقييم تجاه كل من الإدارة والبرلمان؟
- ما هو أثر نتائج التقييم على المسلسل التشريعي للبرلمان؟
- ما هي مصلحة البرلمان في تضمين النصوص القانونية لمقتضيات تنص على إجبارية تقييم التشريع.

وللتذكير فإن أعضاء الفريق المشاركون في هذا التكوين مدعوون إلى إنجاز تجربة نموذجية لتقييم السياسات العمومية، وكذا إعداد دليل البرلماني لتقييم السياسات العمومية.